

العوامل المؤثرة على إكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني (دراسة تحليلية)

د. محمد النوايسه**

د. صالح العقدة*

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة على إكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني ، وذلك من خلال تحليل متغيرات الدراسة البالغة سبعة متغيرات مستقلة وتقديم توصيات حول رفع مستوى أداء ديوان المحاسبة ، ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها ، فقد تم تصميم استبانة تتكون من جزأين ، وذلك بعد الرجوع الى الدراسات السابقة ومعايير التدقيق الدولية وقانون ديوان المحاسبة ، تكونت العينة النهائية والمعتمدة لأغراض البحث والتحليل من (125) مدققاً ، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من أصل 396 حتى نهاية 2005.

توصلت الدراسة الى أن أعلى نسبة تأثير تعود لمتغير الإستقلالية المالية والإدارية (79.7%) ، في حين كانت أدنى درجة تأثير (74.6%) تعود لمتغير دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة سواء أكانت السلطة التشريعية أم التنفيذية ، وقد اختتمت الدراسة ببعض التوصيات الموجهة الى ديوان المحاسبة والمدققين أنفسهم بهدف تحسين الأداء .
الكلمات الدالة : الخطأ ، الغش ، ديوان المحاسبة .

* جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / عمان / الاردن

** جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / عمان / الاردن

مقبول للنشر بتاريخ 2006/9/19

المقدمة :

لقد كان الأردن من الدول التي أعطت إهتماماً بفرض الرقابة على المال العام ، حيث أنشئت دائرة تحقيق وتدقيق الحسابات عام 1928 وكانت تابعة الى وزارة المستعمرات البريطانية آنذاك ، وكان هدف الرقابة هو التثبت من صحة وتوقيت تسجيل العمليات مع مراعاة عدم مخالفة القوانين ذات العلاقة ، وتحول أسمها فيما بعد الى دائرة مستقلة سميت بديوان المحاسبة ، حيث يمثل ديوان المحاسبة في المملكة الاردنية الهاشمية ، جهاز الرقابة المالية العليا الذي يستمد مرجعيته الرقابية من المادة (119) من الدستور الأردني الذي نص على : " يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها " ، بمقتضى قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 ، والذي تم تعديله بموجب القانون المعدل رقم (3) لسنة 2002 ليشمل عناصر الرقابة الإدارية إضافة للرقابة المالية ، وازداد عدد الدوائر الخاضعة لرقابته (1) من 24 في عام 1952 الى 198 دائرة في عام 2002 ، كما تطور الوفر والإستردادات (2) التي حققها الديوان من 35,464 ديناراً عام 1952 متضمناً الحساب الختامي للضفة الغربية الى 13.6 مليون دينار في عام 2004 ، عدا عن الوفورات غير المنظورة والتي تتحقق عن طريق النشاطات الرقابية الوقائية .

وفي المقابل إرتفع عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم (3) من 30 قضية في عام 2000 الى 880 قضية منها 22 قضية إختلاس وتزوير حتى عام 2003، كما أن عدد الإستيضاحات (4) تراوح ما بين 500 الى 700 استيضاحاً ، شملت ما بين 900 الى 1300 مخالفة ، منذ عام 2000 وحتى 2003 .

لقد أشارت المادة رقم (5) من قانون ديوان المحاسبة ، الى أنه يجري تعيين رئيس ديوان المحاسبة بإرادة ملكية سامية ، بناء على تنسيب مجلس الوزراء وليس المجلس التشريعي ، وفي ذلك إنتقاص من حرية الديوان واستقلاليته ، ويتألف التنظيم الإداري الحالي للديوان المعمول به ابتداءً من 1/ تموز / 2005 من المديريات التالية : مديرية الرقابة على الإيرادات ، مديرية الرقابة على النفقات ، مديرية الرقابة على البلديات ، مديرية الرقابة على الأقاليم ، مديرية الرقابة على النقابات المهنية والجمعيات الخيرية ، مديرية العمليات والمهام الخاصة ، مديرية نظم المعلومات ، مديرية الدعم الفني والهندسي ، ومديرية رقابة الأداء والبيئة ، كما تم إحداث الوحدات الثلاث التالية : وحدة توكيد الجودة ، وحدة الدين العام والحساب الختامي ووحدة التقرير السنوي .

أما تحديد المخصصات لديوان المحاسبة ، فتكون جزء من موازنة الدولة العامة بدلا من اعتبارها جزء من موازنة السلطة التشريعية ، الأمر الذي يؤثر سلبا على إستقلالية الديوان ، وفيما يتعلق بنطاق العمل الرقابي ، فتم تقييد حق الديوان في الرقابة السابقة على الصرف بموافقة رئيس الوزراء بحسب المادة (24) من قانونه ، إضافة الى أن الديوان لا يقوم بالتدقيق في ميزانية بعض الدوائر والمؤسسات ، الا بناء على طلب من مجلس الوزراء وذلك بحسب المادة (4) من قانون الديوان ، وفي ذلك أيضا تقييد على عمل الديوان ، وكان المفروض أن يكون التكاليف صادرا عن السلطة التشريعية لا التنفيذية ، وفيما يتعلق بعزل رئيس الديوان ، فإنه يتم بناء على موافقة الملك بناء على تنسيب مجلس الوزراء ، وهذا يعني أن ديوان المحاسبة لا يسمح له بالحركة الا في حدود ما ترسمه له السلطة التنفيذية ، مما يقيد من الإستقلالية التي من المفروض أن يتمتع بها الديوان من أجل النهوض بالعمل الرقابي وفق المعايير المهنية ، وبناء على ما سبق يمكن القول أن ديوان المحاسبة لا يتمتع باستقلال مالي وإداري ، ولا يستطيع أن يفرض رقابته على المال العام الا بإذن مسبق من رئيس الوزراء ، كما أن العمل بالتدقيق السابق أو عدمه يعتبر من صلاحيات رئيس الوزراء ، وتكون محصلة النقاط السابقة عدم الإهتمام بتقارير الديوان وتوصياته التي يكون مآلها النسيان أو الإهمال .

لقد أصبحت رقابة ديوان المحاسبة عملية مشاركة وليست عملية بوليسية أو تحكيمية ، وهذا يعني أن تصبح الرقابة ، رقابة نظام على نظام وليست رقابة فرد على فرد ، وعلى هذا الأساس يتعزز فهم الديوان للعملية الرقابية بحيث تستند في مجملها الى قواعد موضوعية تراعي المصلحة العليا بعيدا عن الفساد المالي والإداري الذي يشمل الخطأ أو الغش أو الإهمال والتقصير ، لأن هذه الأخطاء والغش جزء من الفساد الذي أشارت اليه الأمم المتحدة على أنه : " إساءة إستخدام المسؤولية العامة أو الوظيفة أو السلطة لتحقيق منفعة شخصية من خلال الوساطة أو الرشوة أو المحسوبية أو توظيف النفوذ أو الإبتزاز أو التزوير " (5) .

يرجع إحتمال وجود خطأ أو غش في البيانات المحاسبية ، الى تعدد المراحل التي تمر بها هذه البيانات ، وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخطأ على أنه "إصطلاح يشير الى أخطاء غير مقصودة في البيانات المالية ، مثل : أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات المستخدمة ، السهو أو إساءة فهم الحقائق أو سوء تطبيق السياسات المحاسبية " (6) ، في حين عرف الغش على أنه " إصطلاح يشير الى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة ، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية ، كما يرى

(David Coderre, 2000) أن الغش " عبارة عن كل الأفعال الباطلة المرتكبة من الأفراد الموظفين أو الإدارة ، لغرض إخفاء أي سرقة أو إختلاس في أموال المشروع أو أية أفعال خارجة عن القانون " ، ويبين (1983H.Wu.Frederick) أن الغش هو " إفساد الحقيقة بشكل متعمد ، والتمثيل الباطل ، وأي تصرف يحدث بطريق غير عادل " ، وعلى أساس التعاريف السابقة يمكن القول أن الخطأ يرتكب دون تدبير أو تخطيط مسبق وبسبب السهو ، الإهمال ، التقصير أو الجهل بمبادئ المحاسبة ، في حين أن الغش يشترك مرتكبه في صفات عدم النزاهة ، وعدم الأخلاق ، تحقيق منفعة شخصية بسبب التحريف أو أي فعل منافي للأخلاق ، ويدخل في هذا المفهوم الفساد الذي هو آفة العصر ، ولا يقتصر على شعب معين أو قطاع معين ، ولا يخلو منه أي بلد ، وفي هذا المجال عهد جلالة الملك الى رئيس الوزراء بإنشاء هيئة مستقلة تتمتع بالاستقلالية وتخضع لمعايير المساءلة والمحاسبة ، وتشمل مسؤولياتها جميع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والشركات المساهمة العامة ، كما أمر جلالة الملك بإعداد قانون مكافحة الفساد وإحالة الى مجلس الأمة وإعطائه صفة الإستعجال لإقراره ، حيث تم وضع حد لقضية حساسة تقلق بال الأردنيين منذ زمن طويل ، وكان لا بد من نهاية لهذه الظاهرة ، فقد تردد سياسيون وحكومات عن إقتحام هذه الظاهرة ، ولكن الملك الشجاع أعلن المواجهة على الفساد وأتباعه ، حتى أصبح الأردن يمثل مرتبة رقم (37) في إطار قائمة دولية تضم (145) دولة من دول العالم (7) ، وما كان لهذه المرتبة أن تتحقق لولا التعليمات والتوجيهات الملكية والحكومية الصارمة لدائرة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة بعدم التهاون في تجريم كل من تثبت إدانته باختلاس أو رشوة أو واسطة أو محسوبية أو أي سلوك لا يقل خطورة عن الفساد .

مشكلة الدراسة :

إزدادت في الآونة الأخيرة ظاهرة إرتكاب الأخطاء المتعمدة (الغش) والأخطاء غير المتعمدة (المخالفات) ، التي ترتكب من خلال أطراف عديدة بسبب وجود ثغرات رقابية أو بسبب أن مدققي ديوان المحاسبة ما زالون يتبعون منهج التدقيق التقليدي ، دون الأخذ بالعمليات التي تتطلب استخدام أساليب فنية فعالة تتم بواسطة الحاسب الإلكتروني ، لكشف التحريفات المتعمدة وغيرها ، وعلى أساس ذلك يواجه مدققو الحسابات الكثير من السرقات والتحريف في البيانات دون ترك أية آثار ملموسة ، وتتمثل مشكلة البحث الرئيسية في امكانية الاجابة عن الأسئلة التالية :

- (1) هل يساهم دعم الادارة العليا لديوان المحاسبة في كشف الأخطاء والغش ؟
- (2) هل هناك تأثير لكفاءة الكادر الرقابي في ديوان المحاسبة في كشف الأخطاء والغش ؟
- (3) هل يوجد تأثير للتدريب والدورات لمدقق الديوان في كشف الأخطاء والغش ؟
- (4) هل يوجد أثر لإستخدام تكنولوجيا المعلومات في كشف الأخطاء والغش ؟
- (5) هل يوجد تأثير للتشريعات الحكومية في كشف الأخطاء والغش ؟
- (6) هل يوجد تأثير لإستقلالية الديوان في كشف الأخطاء والغش ؟
- (7) هل يوجد تأثير لإدراك المعوقات التي تواجه ديوان المحاسبة في إكتشاف الأخطاء والغش ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة إرتكاب الأخطاء والغش ، ويمكن تحديد هذه الأهمية في النقاط التالية:

- (1) أصبحت مسألة إكتشاف المواطن التي تشجع على إرتكاب الأخطاء والغش ، محور إهتمام مدقق الحسابات ، بالرغم من أن الرقابة عملية مشاركة وليست عملية بوليسية أو تحكيمية ، وعلى أساس ذلك تنطلق علاقة الديوان مع مؤسسات ودوائر الدولة المختلفة .
- (2) تشكل هذه الدراسة محاولة لتقديم إطار للعوامل الأكثر فاعلية في إكتشاف الخطأ والغش ، والمساعدة في زيادة كفاءة وفاعلية أداء ديوان المحاسبة من خلال إعطاء هذه العوامل أهمية في العملية الرقابية ، وتلافي أية معوقات تحد من ظاهرة التواطؤ على الغش والخطأ .
- (3) المساهمة في خدمة البحث العلمي والعمل على توفير المعلومة الجيدة لكل من يستفيد من هذه الدراسة من خلال الإعتماد على آراء مدققي ديوان المحاسبة حول هذا الموضوع .

أهداف الدراسة :

تتناول هذه الدراسة العوامل التي تؤثر في درجة إكتشاف مدقق ديوان المحاسبة للأخطاء والغش ، وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي :

- (1) القاء الضوء على حجم مخرجات العملية الرقابية التي يمارسها ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالأخطاء والغش والمخالفات والإختلاس والتزوير .

- (2) التعرف على اتجاهات مدققي ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة ، وأثرها في درجة الكشف عن الأخطاء والغش .
- (3) الخروج بتوصيات تساهم في تفعيل دور ديوان المحاسبة في الكشف عن الأخطاء والغش بشكل فعال.

فرضيات الدراسة: منهجية الدراسة

مصادر تجميع البيانات:

- (1) **مصادر ثانوية** : تشمل مسحا مكتبيا للدراسات النظرية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .
- (2) **مصادر أولية** : شملت تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة بهدف تجميع البيانات المتعلقة بآراء الفئة المشمولة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

(1) الأساليب الإحصائية الوصفية :

أ- الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التوزيعات التكرارية ، النسب المئوية ، وذلك بناء على نتائج برنامج (SPSS) ، وقد تم وضع معيار للإجابة عن الأسئلة كي يسترشد به المستجيب عند قيامه بتعبئة أسئلة الاستبانة ، كما تم إعطاء الأوزان من (5 - 1) بإعتماد مقياس ليكرت ذي الأبعاد الخمس (Five Points Scale) Likert ، وإعتمد أيضا على هذا المقياس في اختبار الفرضيات ، حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من 60% وهي تساوي أو أكبر من (3) بحسب المقاييس المتبعة وكما في الجدول رقم (1) التالي :

نوع الإجابة	من	إلى	الوزن	الفترة
أوافق بشده أو الأثر عال بشده	80%	$\geq$	100%	5 - 4
أوافق أو الأثر عال	60%	$>$	80%	4 - 3
متوسط	40%	$>$	60%	3 - 2
لا أوافق أو الأثر ضعيف	20%	$>$	40%	2 - 1
ضعيف جدا	0	$>$	20%	1 - 0

ب- نسبة التأثير : وتعتبر عن مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ، ولها علاقة بالوسط الحسابي ، ويعبر عنها رياضيا بالصيغة :

$$\text{نسبة التأثير} = \frac{\text{الوسط الحسابي}}{\text{أعلى وزن للسؤال}}$$

أعلى وزن للسؤال

(2) اختبار ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها من خلال معامل المصداقية (Reliability Coefficient) كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ، إذ يمكن الاعتماد على نتائج البحث والإطمئنان الى مصداقيتها عندما يزيد المعامل على النسبة المقبولة (60 %) .

(3) (One - Sample) T -Test لإختبار فرضيات الدراسة .

مجتمع الدراسة وخصائص العينة :

يتكون مجتمع الدراسة من الكادر الرقابي في ديوان المحاسبة الأردني البالغ عددهم (396) مدققا ، وإستخدمت الطريقة العشوائية في إختيار الأفراد الذين سيشكلون العينة لهذه الدراسة ، حيث تم تطوير إستبانة وزعت على (150) مدققا باستخدام أسلوب التوزيع المباشر ، وتم إسترجاع (125) إستبانة قابلة للتحليل ، لتشكل نسبة (83.3%) من عينة الدراسة ، و(31.5%) من مجتمع الدراسة ، وكانت محتويات الإستبانة تتعلق بكل من العوامل الديموغرافية ، عوامل تقيس أثر دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة على كشف الأخطاء والغش ، عوامل تقيس أثر الإستقلالية ، وأخرى تقيس أثر الكادر الرقابي ، أثر التدريب والدورات ، أثر إستخدام

تكنولوجيا المعلومات ، والعوامل التي تقيس أثر نطاق الاجراءات التي يمارسها الديوان على درجة كشف الخطأ والغش ، وعوامل تقيس أثر ادراك الكادر الرقابي للمعوقات التي تحد من كشف الأخطاء والغش .

صدق أداة الدراسة وثباتها :

تم التحقق من الصدق الظاهري لبنود الإستبانة وذلك من خلال عرضها على عدد من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية وعلى بعض مدققي ديوان المحاسبة ، وقد تم تعديلها في ضوء مقترحاتهم ، ولقياس مدى ثبات الأداة ، تم إستخدام مقياس كرونباخ ألفا لقياس الإتساق الداخلي لجميع أسئلة الإستبانة ، ويبين الجدول (2) أن نتائج هذا الإختبار لجميع المتغيرات مرتفعة ومناسبة ، حيث بلغ معامل كرونباخ ألفا لفقرات الإستبانة ككل (96.48%) ويعد كافيا لأغراض الدراسة.

بعد تطبيق أداة الدراسة ، حولت إستجابات عينة الدراسة من المدققين الى درجات خام ، بعد أن تم إعتداد مقياس ليكرت الخماسي ، ثم وجدت الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية ، وكذلك (One Sample t- Test) .

جدول رقم (2)

نتائج إختبار كرونباخ ألفا لتوزيع الإجابات

المتغيرات	عدد الأسئلة		Cronbach Alpha قيمة ألفا
دعم الإدارة العليا	1	4	61.34%
الإستقلالية	5	8	74.66%
الكادر الكفؤ	9	13	66.18%
التدريب والدورات	14	18	64.56%
تكنولوجيا المعلومات	19	22	74.10%
الإجراءات التنفيذية	23	30	79.32%
المعوقات	31	40	86.03%
فقرات الاستبانة مجتمعة	1	40	96.48%

الإطار النظري والدراسات السابقة :

لدى مراجعة أدبيات الدراسات النظرية التي تمت في هذا الموضوع ومواضيع مقاربة له من حيث تقييم أداء ديوان المحاسبة والغش والأخطاء ، تبين ما يلي :

1) دراسة (عبد الله وسعادة ، 1984) بعنوان : (تقييم أداء ديوان المحاسبة الاردني :

- وجهة نظر تنموية) ، وهدفت الى تقييم أداء الديوان ، وتوصلت الى مجموعة من النتائج :-
- اقتصار رقابة الديوان على الرقابة المحاسبية اللاحقة والرقابة القانونية.
- خضوع الديوان للسلطة التنفيذية من خلال التعيين وتحديد الاتعاب (المخصصات) ، وتحديد نطاق العمل والعزل ، وعدم تمتعه بالاستقلال المالي والاداري حتى يستطيع وضع الحوافز التشجيعية لاستقطاب الكفاءات .
- صدور قوانين وأنظمة وتعديلات على تشريعات مالية دون عرضها على الديوان بخلاف ما هو منصوص عليه بموجب المادة 13 من قانونه .
- اهمال ملاحظات وتوصيات الديوان .
- وكان من توصيات هذه الدراسة المطالبة بتحديث قانون ديوان المحاسبة ، والعمل على إستقلالته عن السلطة التنفيذية .

2) دراسة (العواملة ، 1993) بعنوان : (الكفاءة الادارية لديوان المحاسبة في الاردن :

دراسة تحليلية ميدانية) .

- مؤشرات الكفاءة الادارية لديوان المحاسبة من خلال المسح هدفت الدراسة الى التعرف على وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج ، لاتجاهات وآراء الجهات المعنية بعمل الديوان الميداني وجود اختلاف ملموس بين وجهة نظر ادارة الديوان من جهة ، والعاملين : والتوصيات من أهمها فيه والجهات الخاضعة لرقابته من جهة أخرى حول كثير من جوانب كفاءة ديوان المحاسبة .
- اتفاق المبحوثين عموماً على وجود تحسن تدريجي في كفاءة الديوان خلال السنوات الاخيرة .
- وجود معوقات هامة وعديدة لكفاءة الديوان من بينها ضعف تعاون الاجهزة الحكومية معه ، تدني كفاءة العنصر البشري فيه ، ضعف معايير الاداء وضعف الامكانيات المادية .
- اتفاق المبحوثين على وجود عوامل مساعدة عديدة ذات اهمية عالية لتطوير أعمال الديوان ، منها الدعم البرلماني ، التطوير الاداري الشامل ، ومتابعة أحدث اساليب الرقابة وغيرها .

واختتمت الدراسة بضرورة العمل على اجراء دراسات علمية ميدانية لنظام الرقابة الذي يتبعه الديوان ، والعمل على ربط هذا النظام ببقية الانظمة الادارية وبخاصة نظام الاتصال والحوافز والتقييم .

(3) دراسة (قافيش والحمود) 1994 ، بعنوان (الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الأردن) .

هدفت الدراسة الى تحديد الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الاردن ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تصميم استبانة وزعت على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بلغ عدد أفرادها (92) ، وقد بلغت نسبة الردود 75% ، وبينت الدراسة أن من اهم المشاكل التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة ما يلي :

- عدم شمول رقابة الديوان لكافة المصالح الحكومية .
- عدم تكامل رقابة الديوان حيث تقتصر على الرقابة المحاسبية المالية ولا تتعدها الى رقابة الكفاية والفعالية .
- عدم توفر استقلالية وحصانة لرئيس ومدققي الديوان ، وتبعية الديوان ماليا واداريا للسلطة التنفيذية .
- عدم كفاية عدد وخبرات مدققي الديوان .
- عدم كفاية رواتب وحوافز مدققي الديوان .
- ضعف النظم المحاسبية والرقابية الحكومية .
- عدم اكتراث الجهات المعنية بملاحظات المدققين بسبب غياب الاجراءات الرادعة .
- كما بينت الدراسة بأنه يمكن تخطي الصعوبات بتبني الحلول التالية :
- تعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث ينص صراحة على استقلالية وحصانة رئيس وموظفي ديوان المحاسبة وعلى شمولية وتكامل رقابة الديوان ، وعلى أن يكون لـديوان المحاسبة كادر مالي واداري مستقل .
- تعزيز عدد وخبرات مدققي الديوان .
- تعديل الوضع المالي لموظفي الديوان وتبني الحوافز الملائمة لتشجيعهم على العمل بكفاية وفعالية .
- تحديد المخالفات المالية والاجراءات المتبعة بحق المخالفين .
- تطوير النظم المحاسبية والرقابية لدى الجهات الحكومية .

وعلى ضوء هذه النتائج يوصي الباحثان بضرورة الاهتمام بديوان المحاسبة ودعمه على كافة الأصعدة نظرا لأهمية الدور المنوط به في الرقابة على الواردات والنفقات العامة مما يساعد في وفرة الحصيلة وتجنب الاسراف في الاتفاق .

4) دراسة (الذنبات ، 1998) بعنوان : (أثر الدورات التدريبية التي يعقدها ديوان المحاسبة في اقليم الشمال في رفع كفاءة وفاعلية أداء موظفي ديوان المحاسبة العلمية والعملية وفاعليته). وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات منها :

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية عالية بين التدريب وقدرة الموظف على حل المشكلات الادارية التي تواجهه .
- وجود علاقة ذات دلالة احصائية متوسطة بين التدريب ورفع الروح المعنوية للموظف وزيادة المعرفة العلمية لديه ، والقدرة على انجاز عمله بكفاءة وفاعلية عالية وزيادة مخرجات العمل الرقابي .
- وجود علاقة ذات دلالة احصائية متدنية في التوافق بين البرامج التدريبية التي تعطى للموظفين واحتياجاتهم الفعلية من الدورات التدريبية .

5) دراسة (السعايدة والخرابشة، 2003) بعنوان (أثر التطوير الاداري على اداء ديوان المحاسبة الاردني) .

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر برنامج التطوير الاداري الذي تبناه ديوان المحاسبة الاردني عام 1992 على اداء الديوان ، وتقييم التغير الحاصل في مجموعة من عوامل الأداء أهمها برامج تأهيل وتدريب مستخدمي الديوان ، انتاجية المستخدمين ، الوفورات والاستردادات التي يحققها الديوان ، الاستيضاحات التي يصدرها ، مدى السيطرة على حجم البقايا المدورة ، وتطور المحتوى المعلوماتي للتقرير السنوي الذي يصدره الديوان .

وقد تم مقارنة مؤشرات انجاز الديوان هذه من خلال خمس سنوات سبقت البدء ببرنامج التطوير الاداري (1987-1991)، وخمس سنوات تلت مرحلة البدء بتطبيق إجراءات التطوير الاداري (1995- 9991)

وخلصت الدراسة الى مجموعة نتائج تمثلت بنجاح واضح للعديد من أهداف برنامج التطوير الاداري لدى ديوان المحاسبة الاردني ، مما يعزز من أهمية هذا التوجه ، ويشجع على دعمه لتحقيق المزيد من تطوير الاداء لدى الديوان وغيره من المؤسسات والدوائر الحكومية التي خضعت لبرامج تطوير اداري مشابهة .

6) دراسة (Jane Mancino, 1997) بعنوان : (The Auditor and Fraud)

هدفت الدراسة الى توضيح وبيان الإجراءات الجديدة التي يتبناها المدقق الخارجي في كشف الإحتيال والغش ، والى بيان مسؤولية المدقق الخارجي عن إكتشاف الإحتيال والغش والإبلاغ عنه. وتوصلت الدراسة الى ما يلي :

- يجب أن يكون ضمن خطة التدقيق أسلوب فحص لبيان قوة السيطرة لدى دائرة الرقابة الداخلية في المنشأة ، بالإضافة الى أن من أهم الإجراءات في عملية التدقيق هو التحقق مع الإدارة حول خطر الإحتيال في المنشأة، وما إذا كان هناك حالات قد حدثت في الماضي ، وهل لدى الإدارة برامج لمنع حدوث الإحتيال ، وفعالية هذه البرامج في أداء عملها .

- إن المدقق مسؤول عن التخطيط لعملية التدقيق ، وذلك للحصول على تأكيد معقول حول البيانات المالية، سواء أكانت البيانات المالية خالية من الاخطاء والإحتيال أو لم تكن خالية ، حيث ان المدقق يجب أن يكون قادرا على إكتشاف الغش والتقرير عنه في حالة وجوده، ويجب ان يكون مدركا لعوامل الخطر في كافة انحاء عملية التدقيق ، ليس فقط في مرحلة معينة إنما في كافة المراحل .

- اذا وجد المدقق تشويها او تحريفا في العمليات المالية ولم يكن له أثر مادي على البيانات المالية ، يجب على المدقق أن يحيل ذلك الى مستوى ملائم من الإدارة ، أما اذا كان له أثر مادي على البيانات المالية ، يجب على المدقق ان يناقش المسألة لإجراء التحقيقات مع الإدارة ويقرر التأثير على البيانات المالية ويورده في التقرير .

7) دراسة (Beasley , Carcello ,Hermanson,1999) بعنوان : (CoSos

New Fraud Study : What it means for CPAs) ، وتهدف الدراسة السابقة الى مساعدة الجهود المبذولة في كشف ومنع الإحتيال في البيانات المالية ، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو الإحتيال في البيانات المالية ؟
- ما هي طبيعة الإحتيال في البيانات المالية ؟
- ما هو حجم الشركات التي تم الإحتيال فيها ؟
- من هم الذين قاموا بالإحتيال ؟

وقد طبقت هذه الدراسة على 200 شركة مختارة بشكل عشوائي ، وذلك خلال الفترة من (1987 - 1997) ، حيث تم الكشف عن 300 حالة إحتيال تقريبا في تلك الشركات ، وبينت الدراسة أن

أكثر الشركات التي إرتكبت فيها الأخطاء كانت من الشركات الصغيرة نسبيا ، حيث تبلغ نسبتها 78% من شركات عينة الدراسة والتي لم يدرج اسمها في اسواق الاوراق المالية الامريكية ، كما بينت الدراسة ان ما نسبته 72% من الحالات كانت من قبل المدراء الكبار ، حيث كان هؤلاء المدراء المسؤولين عن تلك الإحتيالات هم مدراء مزيفون ، ويمتلكون في الاغلب ما نسبته 72% من اسهم الشركات .

وبينت الدراسة أيضا ان اساليب الإحتيال كانت على شكل المغالاة في العائدات والاصول ، حيث كانت المبالغة في تسجيل العائدات قبل الأوان او تكون مزيفة ، تمثل 50% من الحالات ، و 30% بتخفيض حجم المبيعات ، والباقي في عمليات الجرد وملكية المصنع لأجهزة وأصول غير موجودة. ومن اهم نتائج وتوصيات الدراسة ، ان المدققين يجب ان يكونوا مدركين للتعقيدات التي يمكن ان تنشأ من العلاقات العائلية للمدراء ، والمدراء الموجودين في غير مكانتهم الوظيفية ، كما انه لا بد للمدققين من التركيز على البيانات المالية الفصلية ، حيث اغلب عمليات التلاعب تتم في نهاية السنة المالية ، ويجب ان يتبعوا وسائل إختبار قوة سيطرة الرقابة الداخلية ، ويجب ان يتبعوا الإجراءات الخاصة التي من شأنها تخفيض خطر التدقيق الى مستوى معقول .

8 (دراسة (Joseph ,T and Wells , 2002) بعنوان : Occupational Fraud : The Audit as Deterrent)

هدفت الدراسة الى توضيح أشكال الإحتيال التي تمت ، ومن هم مرتكبو الإحتيال ، وبيان أفضل الطرق الممكنة لإكتشاف الإحتيال ، وكيف يتم منع ذلك الإحتيال ، وتأثير التدقيق على حجم الإحتيال ، حيث كان منهج الدراسة هو المنهج الوصفي . وأظهرت نتائج الدراسة أن التدقيق كان له نتيجة وتأثير هامين على حجم الخسائر الناتجة عن الإحتيال لما يلي :

- ان عملية التدقيق بحد ذاتها كانت قادرة على إكتشاف الإحتيال، وذلك من خلال الإجراءات الروتينية ، مثل فحص الوثائق وتحليل البيانات المالية ، والتحقق من الاصول .
- إن معرفة المدققين المتطورة وكفاءتهم ، تثبط عزيمة مرتكبي الإحتيال ، فهي بذلك تساهم في منع حدوث الإحتيال .
- اظهرت الدراسة أن 64% من الإحتيالات ، تم إرتكابها من قبل المدراء التنفيذيين ، وقد كانت نسبة الذكور منهم اعلى من نسبة الإناث ، وان 7% فقط من مرتكبي الإحتيال قد تم إدانتهم في جرائم سابقة ، كما ان 33% من الإحتيالات التي تم إكتشافها كانت مرتكبة من قبل شخصين أو اكثر ، وان أكبر الإحتيالات خسارة كانت تحصل في الشركات العامة .

(9) دراسة (Daniel D Montgomery, et al, 2002) بعنوان: 'Auditors' New Procedures for Detecting Fraud

() ، هدفت الدراسة الى توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها ، وذلك لمنع وإكتشاف الإحتيال في البيانات المالية المعدة إلكترونياً ، والخروج بأساليب تدقيق جديدة ، وذلك بغض النظر عن تجربة المدققين سابقاً ، والإعتقاد لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة ، وبيان البرامج الأكثر فعالية في كشف البيانات المالية .

لقد توصلت الدراسة الى انه على المدقق أن يقوم بتطبيق أسلوب التدقيق بما يتلاءم مع خطر الإحتيال ، وان يقوم بأساليب فحص أكثر شمولاً ، بالإضافة الى التركيز على الأخطار الناتجة عن عدم السيطرة الكفوءة للرقابة الداخلية ، كما انه قد يتطلب في بعض الأحيان من المدقق أن يغير طبيعة عملية التدقيق ، ويغير توقيت التدقيق أيضاً .

(10) دراسة (Paul E Lindow , Jill D Race ، 2002) بعنوان: 'Beyond Traditional Audit Techniques'

لقد هدفت الدراسة الى التوصل الى أساليب تقنية لتدقيق الحسابات ، وذلك من قبل إدارة الرقابة الداخلية ، حيث تم طرح الأسئلة التالية :

- ما هي أفضل الممارسات والأساليب التقنية التي تعتبر الأهم في عملية التدقيق ؟
- ماذا يجب أن تكون خطة القسم الإستراتيجية ؟
- كيف يمكن ان تتم عملية التدقيق وإبلاغ الملاحظات ؟

خلصت الدراسة الى أنه يجب أن يتم تطوير عملية التدقيق بشكل مخطط له ومستمر مع مستجدات الخطر ، وذلك بدلا من تحديد التدقيق طبقا لدورة قياسية ، ويجب تجديد الأنظمة والمنهجيات المستخدمة في عملية التدقيق ، وعلى إدارة الرقابة الداخلية ، تقدير الخطر من حيث التعاريف وتحليل الأخطار ذات العلاقة ، وتصميم كيف يمكن لمثل هذه الأخطار أن تدار ، كما عليها أن تعمل على تقييم نوعية أنظمة السيطرة لديها بشكل دوري ، وذلك من خلال المراقبة المستمرة ، وزيادة سيطرة المدققين على النظام .

واهم ما يميز الدراسة الحالية ، انه لا يوجد دراسات ميدانية - في حدود علم الباحثين - تعرضت الى موضوع الخطأ والغش والعوامل التي تؤثر على درجة إكتشافهما ، من وجهة نظر الكادر الرقابي في ديوان المحاسبة الاردني .

تحليل خصائص عينة الدراسة :

إشتملت الإستبانة على جزأين رئيسيين ، تضمن الجزء الأول معلومات شخصية من خلال ثلاثة متغيرات يوضحها الجدول رقم (3) ، أما الجزء الثاني فقد إشتمل على مجموعة من الأسئلة الخاصة بكل من المتغيرات المستقلة التي أفرزتها مجموعة من الدراسات والابحاث المرجعية السابقة ، حيث بلغ عددها أربعين سؤالاً، وفيما يلي تحليل خصائص المتغيرات الديموغرافية:

(1) التخصص العلمي : يشير الجدول رقم (3) إلى أن التخصص العلمي لأغلبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبه ، حيث شكل التكرار النسبي 83.2% من أفراد عينة الدراسة لهذا التخصص ، وبالتالي يتمتع أفراد العينة بمستوى مناسب من التأهيل العلمي للإجابة عن أسئلة الاستبانة.

(2) الجنس : حيث يشير الجدول رقم (3) الى أن نسبة 4.8% تعود للإناث ، وهذا يعني أن أغلبية أفراد عينة الدراسة التي نسبتها 95.2% تعود للذكور ، الأمر الذي يدعو الى بيان سبب عدم إقبال الإناث على العمل في ديوان المحاسبة ، وقد يعزى السبب الى طبيعة وصعوبة العمل الميداني الذي يقوم بأدائه الكادر الرقابي في الديوان .

(3) سنوات الخبرة في مجال التدقيق: يبين الجدول رقم(3) ، عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة ، حيث أن 78.4% من مدققي الحسابات خبرتهم العملية 10 سنوات فأكثر ، الأمر الذي يدل على أنهم من أصحاب الخبرة الطويلة نسبيا ، كما أن لهم المقدرة الكافية لفهم طبيعة المهام الموكلة اليهم ، وهذا مفيد في الاجابة عن أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة .

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة بحسب المتغيرات الديموغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	التخصص	المحاسبة	104	83.2
		الإدارة	8	6.4
		القانون	5	4.0
		الهندسة	4	3.2
		اخرى	4	3.2
		المجموع	125	%100
2	الجنس	ذكور	119	95.2
		إناث	6	4.8
		المجموع	125	%100
3	مدة الخدمة	5 سنوات فأقل	15	12.0
		5 - 10 سنوات	12	9.6
		10 سنوات فأكثر	98	78.4
		المجموع	125	%100

تحليل نتائج البيانات واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

H01: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة على درجة إكتشاف الأخطاء والغش

عرض البيانات :

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (1) ولغاية (4) من أسئلة القسم الثاني

من الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (4) :

جدول رقم (4)

تأثير العوامل المرتبطة بدعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة على درجة كشف الأخطاء والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
1	دعم السلطة التنفيذية لديوان المحاسبة	25	61	38	1	0
		%20	%48.4	%30.4	%0.8	
2	دعم السلطة التشريعية لديوان المحاسبة	25	57	42	1	0
		%20	%45.6	%33.6	%0.8	
3	إهتمام الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة يقدمها اليها بملاحظات الديوان التي ضمن استيضاحاته .	14	57	53	1	0
		%11.2	%45.6	%42.4	%0.8	
4	تقديم الجهات الخاضعة للتدقيق كل التعاون لمدقق ديوان المحاسبة .	21	33	64	7	0
		%16.8	%26.4	%51.2	%5.6	

ويوضح الجدول رقم (5) أيضا الإجابات عن أسئلة المتغير الأول ، قيم كل من الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، نسبة التأثير (الأهمية) إضافة الى ترتيب أهمية كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الاولى على نسبة التأثير .

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة

على فقرات دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة وأثرها على درجة كشف الخطأ والغش

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة (التأثير) الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية أو التأثير
1	3.88	0.72	77.6%	1	عال
2	3.85	0.74	77.2%	2	عال
3	3.67	0.68	73.4%	3	عال
4	3.54	0.84	70.8%	4	عال
الأسئلة مجتمعة	3.73	0.51	74.6%		عال

يشير الجدول رقم (5) المتعلق بتحليل آراء المشاركين في عينة الدراسة حول أربعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المرتبطة بدعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة على درجة كشف الخطأ والغش الى ما يأتي :

- كانت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابة الأسئلة ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية بنسبة أهمية (77.6%، 77.2%، 73.4%، 70.8%) لكل منهما على التوالي، وبمتوسط حسابي (3.73) لكافة الأسئلة مجتمعة ، حيث كانت الإجابة ضمن الفئة (60 -

(80) ، ولقد بلغت أعلى نسب متقاربة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة التي تقيس درجة تأثير عوامل دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة على درجة كشف الخطأ والغش من وجهة نظر مدققي الديوان (77.6%، 77.2%) ، وتعود إلى كل من السؤال رقم (1) الذي يتعلق بدعم السلطة التنفيذية لديوان المحاسبة ، والسؤال رقم (2) الذي يتعلق بدعم السلطة التشريعية ، وكما يتضح من الجدول رقم (5) ، أي أن دعم ديوان المحاسبة من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية لهما دور كبير ومؤثر في المساعدة على كشف العديد من الأخطاء والغش ، يليهما من وجهة نظر العينة المبحوثة في درجة الأهمية ، كل من الأسئلة ذوات الأرقام : (3 ، 4) وبدرجة تأثير (73.4% ، 70.8%) لكل منهما على التوالي ، حيث يقع متوسط الإجابة لكل من هذين السؤالين ضمن الفترة (3-4) التي تزيد على (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم ، وهذا يعني أن دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة يفيد في كشف الأخطاء والغش بدرجة كبيرة بلغت في المتوسط (74.6%) وبانحراف معياري (0.51) كما يتضح من الجدول رقم (5).

- مما سبق نجد أن العوامل المتعلقة بدعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عينة البحث ، حيث تراوح الوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (3.67 - 3.88) ، وهي تزيد على المقياس المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ، وكان مستوى التأثير أكبر من 60% . وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم اختبار (One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (6) ، إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T المحسوبة = 16.157) وهي أكبر من الجدولية (1.960) ، كما أن مستوى الدلالة المحسوب (0.000) أقل من 5% ، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية ((H01 إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من 5% ، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 5% ، وبناء على القاعدة السابقة ، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة على درجة اكتشاف الأخطاء والغش .

جدول رقم (6)

نتيجة اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	Sig.2-tailed	T)) الجدوليه	(T) المحسوبة
رفض	0.000	1.960	16.157

الفرضية الثانية :

H02: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستقلالية ديوان المحاسبة على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

عرض البيانات :

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (5) ولغاية (8) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (7) :

جدول رقم (7)

تأثير العوامل المرتبطة بإستقلالية ديوان المحاسبة (المالية والإدارية) على درجة

كشف الخطأ والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
5	عندما يتمتع رئيس ديوان المحاسبة بالحصانة الوظيفية الكاملة	7 %5.6	74 %59.2	42 %33.6	2 %1.6	0
6	عندما يتمتع الكادر الرقابي بالحصانة الوظيفية الكاملة	42 %33.6	71 %56.8	9 %7.2	3 %2.4	0
7	إحتكام الديوان الى السلطة التشريعية في حالة الخلاف مع التنفيذية	34 %27.2	74 %59.2	16 %12.8	1 %0.8	0
8	كفاية المخصصات المالية للديوان	25 %20	61 %48.8	38 %30.4	1 %0.8	0

ويوضح الجدول رقم (8) أيضا الإجابات عن أسئلة المتغير الثاني ، قيم كل من الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، نسبة التأثير (الأهمية) إضافة الى ترتيب أهمية كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الاولى على نسبة التأثير .

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة

على الفقرات المرتبطة باستقلالية ديوان المحاسبة وأثرها على درجة كشف الخطأ والغش

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة (التأثير) الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية أو التأثير
5	3.68	0.60	73.6%	4	عال
6	4.21	0.67	84.2%	1	عال جدا
7	4.18	0.64	83.6%	2	عال جدا
8	3.88	0.72	77.6%	3	عال
الأسئلة مجتمعة	3.98	0.50	79.6%		عال

يشير الجدول رقم (8) الى قياس أثر مجموعة من العوامل أدرجت في الاستبانة ولها علاقة باستقلالية ديوان المحاسبة على درجة كشف الخطأ والغش من وجهة نظر عينة الدراسة ، حيث كانت وجهة نظر هذه الفئة المشاركة حول إجابة الأسئلة ذوات الأرقام (5، 6، 7، 8) أنها تؤثر بدرجة عالية جدا أو عالية وبنسبة أهمية (73.6% ، 84.2% ، 83.6% 77.6%) لكل من الأسئلة السابقة على التوالي، وبمتوسط حسابي (3.98) لكافة الأسئلة مجتمعة ، حيث كانت أعلى درجة تأثير تعود للسؤال رقم (6) ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.21) والواقع ضمن الفئة (80 - 100) ، والذي يقيس أثر توفر عامل الحصانة الوظيفية الكاملة لموظفي الكادر الرقابي في

الديوان ، يلي ذلك السؤال رقم (7) ، والذي يتعلق بالإحتكام الى السلطة التشريعية في حالة نشوء إختلاف ما بين ديوان المحاسبة وإحدى الجهات الخاضعة للتدقيق ، لقد أشارت المادة (22) من قانون الديوان أنه اذا وقع خلاف في الرأي بين الديوان وإحدى الوزارات أو الدوائر ، يعرض الموضوع على مجلس الوزراء للبت فيه ، بدلا من المجلس التشريعي ، وهذا يفسر عدم تصويب كافة الإستيضاحات خلال فترة نشوئها ، حيث بلغ عدد الإستيضاحات التي ما زالت معلقة والتي لم تصوب من عام (1982 - 2003) ما مجموعه (1535) إستيضاحا حتى 2004/12/31 (التقرير السنوي ، 2003) . ، وبلغت درجة التأثير لهذا السؤال (83.6%) وبمتوسط حسابي (4.18) وإنحراف معياري (0.64) ، بينما كانت أدنى نسبة تأثير ضمن أسئلة المجموعة هي (73.6%) الا أنها عالية وتعود للسؤال رقم (5) الذي يتعلق بحصانة رئيس ديوان المحاسبة ، والتي لم يتعرض اليها قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 وتعديلاته .

وبناء على ما سبق ، نجد أن العوامل السابقة لها نسب تأثير أقلها أهمية يكون ضمن الفترة (3 - 4) أو الفئة (60 - 80) ، بينما نسب التأثير العالية جدا فتقع ضمن الفترة (4 - 5) أو الفئة (80 - 100) ، ويمكن ملاحظة أن متوسط الإجابة للأسئلة السابقة منفردة أو مجمعة يزيد على (3) ، وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم ، وهذا يعني أن عامل الإستقلالية لديوان المحاسبة يفيد في كشف الأخطاء والغش بدرجة كبيرة بلغت في المتوسط (3.98%) ، وبنسبة تأثير بلغت (79.6%) ، وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من 60%. وإنحراف معياري (0.50) كما يتضح من الجدول رقم (8) مما يعني أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة الدراسة وإنسجامها وعدم تشتتها نظرا لأن الإنحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة .

وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (9)،

جدول رقم (9)

نتيجة اختبار الفرضية الثانية

المحسوبة (T)	الجدوليه (T)	Sig.2-tailed	نتيجة الفرضية العدمية
21.824	1.960	0.000	رفض

إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (21.824) وهي أكبر من الجدولية (1.960) ، كما أن مستوى الدلالة المحسوب (0.000) أقل من 5 %، وبناء على

قاعدة القرار يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية (H02) وذلك لأن القيمة المحسوبة والعائدة الى (t) أكبر من القيمة الجدولية ، كما أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من 5% ، ولهذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، مما يعني أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستقلالية ديوان المحاسبة على درجة إكتشاف الأخطاء والغش .

الفرضية الثالثة :

H03: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة الكادر الرقابي في ديوان المحاسبة على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

عرض البيانات :

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (9) ولغاية (13) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (10) :

جدول رقم (10)

تأثير العوامل المرتبطة بكفاءة الكادر الرقابي لديوان المحاسبة على درجة كشف الخطأ والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
9	توفر العدد الكافي من المدققين في الديوان	25	57	42	1	0
		20%	45.6%	33.6%	0.8%	
10	التوظيف بحسب الكفاءة العلمية والعملية	14	57	53	1	0
		11.2%	45.6%	42.4%	0.8%	
11	تميز مدقق الديوان في الرواتب والحوافز مقارنة مع الموظف في الجهة الخاضعة لرقابة الديوان .	20	34	64	7	0
		16%	27.2%	51.2%	5.6%	
12	عندما يكون هناك تناسب بين راتب المدقق في الديوان مع حجم المسؤولية المنوطة به	7	74	42	2	0
		5.6%	59.2%	33.6%	1.6%	
13	عندما يتقاضى المدقق الذي يكشف غش أو فساد مكافأة مجزية من الديوان .	42	70	10	3	0
		33.6%	56%	8%	2.4%	

ويوضح الجدول رقم (11) أيضا الإجابات عن أسئلة المتغير الثالث ، قيم كل من الوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري، نسبة التأثير (الأهمية) إضافة الى ترتيب أهمية كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الاولى على نسبة التأثير .

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة

على الفقرات المرتبطة بكفاءة الكادر الرقابي وأثرها على درجة كشف الخطأ والغش

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة (التأثير) الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية أو التأثير
9	3.84	0.74	76.8%	2	عالية
10	3.67	0.68	73.4%	4	عالية
11	3.53	0.83	70.6%	5	عالية
12	3.68	0.60	73.6%	3	عالية
13	4.21	0.69	84.2%	1	عالية جدا
الأسئلة مجتمعة	3.79	0.46	75.8%		عالية

يشير الجدول رقم (11) المتعلق بتحليل آراء المشاركين في عينة الدراسة حول خمسة عوامل أدرجت في الاستبانة وتتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المرتبطة بكفاءة كادر ديوان المحاسبة على درجة كشف الخطأ والغش الى ما يأتي :

- كانت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابة جميع أسئلة هذه المجموعة ، أنها تؤثر بدرجات متفاوتة على درجة كشف الخطأ والغش ، أي أن أعلى درجة تأثير كانت من نصيب السؤال رقم (13) ، حيث بلغت (84.2%) وهذه النسبة تقع ضمن الفئة (80 - 100) وبمتوسط

حسابي (4.21) ويقع ضمن الفترة (4 - 5) وبانحراف معياري (0.69) ، وكان مدلول هذه النسبة أن منح مكافأة مجزية الى المدقق الذي يكشف غش أو فساد ، يعتبر مؤشرا ذو تأثير إيجابي يؤدي الى تشجيع المدققين على كشف أكبر ما يمكن من الأخطاء المقصودة وغيرها ، لكن أدنى نسبة تأثير ضمن أسئلة المجموعة فكانت (70.6%) وتعود للسؤال رقم (11) الذي يشير الى أن تميز مدقق الديوان في الرواتب والحوافز التي يتقاضاها مقارنة مع الموظف في الجهة الخاضعة لرقابة الديوان له تأثير بدرجة عالية على كشف الخطأ والغش أثناء مزاولة مدقق الديوان لمهامه الرقابية ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابة هذا السؤال (3.53) والذي يقع ضمن الفئة (60 - 80) أو الفترة (3 - 4). أما بخصوص الفقرات ذوات الأرقام (9 ، 10 ، 12) فأظهر الجدول رقم (11) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية ، حيث بلغت (76.8% ، 73.4% ، 73.6%) لكل منهما على التوالي، وبمتوسط حسابي (3.73) لهذه الأسئلة الثلاث مجتمعة ، وكانت درجة تأثير كل منهما ضمن الفئة (60 - 80) وكما يتضح من الجدول رقم (11) .

مما سبق يمكن القول أن توفر كادر رقابي كفؤ لدى ديوان المحاسبة يساهم بشكل إيجابي في كشف الخطأ والغش ، حيث بلغت درجة تأثير عوامل هذه المجموعة مجتمعة (75.8%) ، كما أن الوسط الحسابي لكافة عناصر هذه المجموعة أيضا بلغ (3.79) وهو يقع ضمن الفترة (3- 4) التي تزيد على العدد (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة .

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم اختبار (One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (12)

جدول رقم (12)

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية	Sig.2-tailed	T)) الجدوليه	(T) المحسوبة
رفض	0.000	1.960	19.041

، إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (19.041) وهي أكبر من الجدولية (1.960) ، كما أن مستوى الدلالة المحسوب (0.000) أقل من 5 %، وعلى أساس ذلك تقبل الفرضية العدمية ((H03) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من 5 % ، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 5% ، وبناء على القاعدة السابقة ، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه يوجد

تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة الكادر الرقابي في ديوان المحاسبة على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

الفرضية الرابعة :

(H04) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدريب والدورات التي يعقدها ديوان المحاسبة لكادره الرقابي على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

عرض البيانات :

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (14) ولغاية (18) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (13) :

جدول رقم (13)

تأثير العوامل المرتبطة بالدورات والتدريب لكادر الديوان الرقابي على درجة كشف الاخطاء والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
14	كفاية الدورات التدريبية لموظفي الديوان	34 %27.2	74 %59.2	16 %12.8	1 %0.8	0
15	في حالة تركيز محتوى الدورات على الاساليب الفنية الحديثة في الرقابة	25 %20	61 %48.8	38 %30.4	1 %0.8	0
16	في حالة اخضاع دورات الديوان الى التقييم بشكل دوري	26 %20.8	56 %44.8	42 %33.6	1 %0.8	0
17	حد ادنى للساعات التدريبية لإشتراط الديوان لترقية المدقق	14 %11.2	56 %44.8	54 %43.2	1 %0.8	0
18	في حالة كفاية موازنة التدريب والدورات	20 %16	34 %27.2	64 %51.2	7 %5.6	0

يوضح الجدول رقم (14) كل من المتوسطات الحسابية ، الإحترافات المعيارية ، والنسب المئوية

لإجابات عينة الدراسة على فقرات مجال تأثير العوامل المرتبطة بالدورات والتدريب لكادر الديوان الرقابي على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث يتكون هذا المجال من خمس فقرات ، ويشير الجدول رقم (14) أيضا الى أن نسبة التأثير لفقرات المجموعة ككل بلغت (76.2%)

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على الفقرات المرتبطة بالدورات والتدريب لكادر ديوان المحاسبة واثرا على درجة كشف الخطأ والغش

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة (التأثير) الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية أو التأثير
14	4.13	0.64	82.6%	1	عال جدا
15	3.88	0.73	77.6%	2	عال
16	3.86	0.75	77.2%	3	عال
17	3.66	0.68	73.2%	4	عال
18	3.56	0.83	71.2%	5	عال
الأسئلة مجتمعة	3.81	0.47	76.2%		عال

كما يشير الجدول رقم (14) أيضا الى قياس أثر مجموعة من العوامل أدرجت في الاستبانة ولها علاقة باستقلالية ديوان المحاسبة ، على درجة كشف الخطأ والغش من وجهة نظر عينة الدراسة ، حيث كانت وجهة نظر هذه الفئة المشاركة حول إجابة السؤال رقم (14) أنه يحتل أعلى نسبة تأثير ضمن فقرات هذه المجموعة ، حيث بلغت هذه النسبة (82.6%) وبمتوسط حسابي (4.13) للفقرة التي تنص على : كفاية الدورات التدريبية التي يعقدها ديوان المحاسبة للكادر الرقابي ، حيث أنها تؤثر بدرجة عالية جدا على المساعدة في كشف الأخطاء والغش ، كما أن أدنى

نسبة تأثير ضمن فقرات مجال الدورات والتدريب ، تعود للفقرة رقم (18) والتي تنص على كفاية موازنة التدريب والدورات ، حيث كان درجة تأثيرها عالية (71.2%) وبمتوسط حسابي (3.56) ، ولقد تدرجت باقي فقرات هذا المجال ما بين نسبة تأثير (73.2%) الى (77.6%) ، مما يظهر أن نسبة التأثير لهذه الفقرات على كشف الأخطاء والغش هي عالية ، كما بلغ المتوسط الحسابي لكافة فقرات المجال (3.81) وبإنحراف معياري (0.47) ، ويمكن ملاحظة أن الإنحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، الأمر الذي يعني أن هناك توافقا في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها ، ونجد من التحليل السابق ، أن إهتمام ديوان المحاسبة بتدريب كادره البشري يكون له أثر إيجابي في كشف الأخطاء والغش ورفع أداء الديوان بشكل عام ، كما يلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي لكافة عناصر هذه المجموعة يقع ضمن الفترة (3- 4) التي تزيد على العدد (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة ، وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من 60%. وبإنحراف معياري (0.47) كما يتضح من الجدول رقم (14) ، الأمر الذي يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة .

جدول رقم (15)

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

المحسوبة (T)	T)) الجدولي	Sig.2-tailed	نتيجة الفرضية العدمية
19.382	1.960	0.000	رفض

وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (15)، إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (19.382) وهي أكبر من الجدولية (1.960) ، كما أن مستوى الدلالة المحسوب (0.000) أقل من 5 %، وبناء على قاعدة القرار يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية (H04) وذلك لأن القيمة المحسوبة والعائدة الى (t) أكبر من القيمة الجدولية ، كما أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من 5% ، ولهذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، مما يعني أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدريب والدورات التي يعقدها ديوان المحاسبة لكادره الرقابي على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

الفرضية الخامسة :

H05: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

عرض البيانات :

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (19) ولغاية (22) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (16) :

جدول رقم (16)

تأثير العوامل المرتبطة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات على درجة كشف الخطأ والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
19	إستخدام وسائل تكنولوجيا متقدمة في الرقابة المحوسبة	7	74	42	2	0
		%5.6	%59.2	%33.6	%1.6	
20	عند استخدام الديوان برامج تدقيق خاصه متقدمة	42	69	11	3	0
		%33.6	%55.2	%8.8	%2.4	
21	عند استخدام الديوان برامج تدقيق عامه متقدمة	34	74	16	1	0
		%27.2	%59.2	%12.8	%0.8	
22	تأهيل مدققي الديوان في مجال الرقابة المحوسبه	25	61	38	1	0
		%20	%48.8	%30.4	%0.8	

ويوضح الجدول رقم (17) الإجابات عن أسئلة المتغير الخامس ، قيم كل من الوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري، نسبة التأثير(الأهميه) إضافة الى ترتيب أهمية كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الاولى على نسبة التأثير .

يشير الجدول رقم (17) المتعلق بتحليل آراء المشاركين في عينة الدراسة حول أربعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المرتبطة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات

على درجة كشف الخطأ والغش الى أن المتوسط الحسابي الكلي لعناصر هذا المجال بلغ (3.97) وبنسبة تأثير عالية بلغت (79.4%) وإنحراف معياري (0.50) .

جدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة

على الفقرات المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على درجة كشف الخطأ والغش

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة (التأثير) الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية أو التأثير
19	3.68	0.60	%73.6	4	عال
20	4.20	0.70	%84	1	عال جدا
21	4.13	0.65	%82.6	2	عال جدا
22	3.88	0.73	%77.6	3	عال
الأسئلة مجتمعة	3.97	0.50	%79.4		عال

كانت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابة جميع أسئلة هذه المجموعة ، أنها تؤثر بدرجات متفاوتة على درجة كشف الخطأ والغش ، وكانت أعلى درجة تأثير تعود الى السؤال رقم (20) ، حيث بلغت (84 %) وهذه النسبة تقع ضمن الفئة (80 - 100) وهي ذات تأثير عال جدا ، وبمتوسط حسابي (4.2) يقع ضمن الفترة (4 - 5) وبإنحراف معياري (0.70) ، حيث ينص هذا السؤال على أن استخدام ديوان المحاسبة لبرامج تدقيق خاصة بكل موضوع يكون تأثيره عال جدا في كشف الأخطاء والغش نظرا لأن لكل بيئة تدقيق برامج تدقيق خاصة بها ، يلي هذه الفقرة في الأهمية وبدرجة عالية جدا ، الفقرة رقم (21) ، حيث أظهرت وسط حسابي (4.13) ونسبة تأثير (82.6%) وكان مدلول هذه الفقرة أيضا أن استخدام ديوان المحاسبة لبرامج تدقيق عامة يكون

تأثيره عال جدا في كشف الأخطاء والغش ، الا أن البرامج الخاصة أكبر تأثيرا اذا ما تمت مقارنة نسبة تأثيرها بالبرامج العامة ، وعند إستعراض الفقرة (19) ذات التأثير الأدنى من خلال الجدول رقم (17) ، والتي تنص على ممارسة الديوان لأساليب رقابية بإستخدام تكنولوجيا المعلومات ، تمت ملاحظة أن الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.68) وبدرجة تأثير عالية (73.6%) ، كما أن الإنحراف المعياري لها (0.06) ، إذ تنص هذه الفقرة على إستخدام الديوان لوسائل تكنولوجيا متقدمة في الكشف عن الأخطاء والغش ، ولقد تدرجت باقي الفقرات لهذا المجال بين ادنى درجة تأثير (77.6) للفقرة رقم (22) ودرجة تأثير (82.6) للفقرة رقم (21) .

مما سبق يمكن القول أن إستخدام ديوان المحاسبة لتكنولوجيا المعلومات أثناء تأدية المهام الرقابية ، يساهم بشكل إيجابي في كشف الخطأ والغش ، كما أن الوسط الحسابي لمجموع فقرات المجال يقع ضمن الفترة (3- 4) والتي تزيد على العدد (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة ، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة .

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم اختبار (One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (18) ،

جدول رقم (18)

نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

نتيجة الفرضية العدمية	Sig.2-tailed	T)) الجدولي	(T المحسوبة
رفض	0.000	1.960	21.700

إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (21.700) وهي أكبر من الجدولية (1.960) ، كما أن مستوى الدلالة المحسوب (0.000) أقل من 5 %، وعلى أساس ذلك تقبل الفرضية العدمية ((H0 إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من 5 % ، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 5 % ، وبناء على القاعدة السابقة ، فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

الفرضية السادسة :

(H06) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإجراءات التنفيذية على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

عرض البيانات :

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (23) ولغاية (30) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (19) :

جدول رقم (19)

تأثير العوامل المرتبطة بالإجراءات التنفيذية على درجة كشف الخطأ والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
23	قيام الديوان بالتدقيق السابق	26	56	42	1	0
		%20.8	%44.8	%33.6	%0.8	
24	اعتماد التدقيق بالعينات	14	56	54	1	0
		%11.2	%44.8	%43.2	%0.8	
25	المشاركة في اللجان الفنية مثل العطاءات ولجان الإستلام	21	33	64	7	0
		%16.8	%26.4	%51.2	%5.6	
26	استخدام الإحصاء بهدف تقييم النتائج وتصحيح الإنحرافات	7	74	42	2	0
		%5.6	%59.2	%33.6	%1.6	
27	المشاركة في القرارات الإدارية ذات الصفة المالية	42	70	10	3	0
		%33.6	%56	%8	%2.4	
28	التركيز على مفهوم جدوى الصرف أكثر من قانونيته	34	74	16	1	0
		%27.2	%59.2	%12.8	%0.8	
29	شمول كافة مؤسسات الدولة برقابة الديوان بما فيها الشركات المملوكة بنسبة أكثر من 50% .	25	61	38	1	0
		%20	%48.8	%30.4	%0.8	
30	الزيارات المتبادلة بين مدققي الديوان في الميدان	26	56	42	1	0
		%20.8	%44.8	%33.6	%0.8	

يوضح الجدول رقم (20) كل من المتوسطات الحسابية ، الانحرافات المعيارية ، والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على فقرات مجال تأثير العوامل المرتبطة بالإجراءات التنفيذية على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث يتكون هذا المجال من ثماني فقرات ، ويشير الجدول رقم (20) أيضا الى أن نسبة التأثير لفقرات المجموعة ككل بلغت (77%) .

جدول رقم (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على الفقرات المرتبطة بالإجراءات التنفيذية واثرها على درجة كشف الخطأ والغش

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة (التأثير) الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية أو التأثير
23	3.86	0.75	77.2%	4	عال
24	3.66	0.68	73.2%	6	عال
25	3.54	0.84	70.8%	7	عال
26	3.69	0.60	73.8%	5	عال
27	4.21	0.69	84.2%	1	عال جدا
28	4.13	0.64	82.6%	2	عال جدا
29	3.88	0.73	77.6%	3	عال
30	3.86	0.75	77.2%	4	عال
الأسئلة مجتمعة	3.85	0.46	77%		عال

كما يشير الجدول رقم (20) أيضا الى قياس أثر مجموعة من العوامل أدرجت في الاستبانة ولها علاقة بالإجراءات التنفيذية في رقابة ديوان المحاسبة على درجة كشف الخطأ والغش من وجهة نظر عينة الدراسة ، حيث كانت وجهة نظر هذه الفئة المشاركة حول إجابة السؤال رقم (27) أنه احتل أعلى نسبة تأثير ضمن فقرات هذه المجموعة ، حيث بلغت هذه النسبة (84.2%) وبمتوسط حسابي (4.21) وإنحراف معياري (0.69) للفقرة التي تنص على : المشاركة في القرارات الإدارية ذات الصلة المالية ، حيث أنها تؤثر بدرجة عالية جدا على كشف الأخطاء والغش أولا بأول ، يليها مباشرة الفقرة رقم (28) ذات الوسط الحسابي (4.13) ونسبة التأثير (82.6%) ، والتي تنص على : التركيز على مفهوم جدوى الصرف أكثر من قانونيته ، كما أن أدنى نسبة تأثير ضمن فقرات مجال الإجراءات التنفيذية ، تعود للفقرة رقم (25) ذات المتوسط الحسابي (3.54) والتي تنص على : المشاركة في اللجان الفنية مثل العطاءات ولجان الإستلام ، إذ بلغت نسبة تأثير هذه الفقرة (70.8%) ، ولقد تدرجت باقي فقرات هذا المجال ما بين نسبة تأثير (73.2) للفقرة رقم (24) الى (77.6%) للفقرة رقم (29) ، مما يظهر أن نسبة التأثير لهذه الفقرات على كشف الأخطاء والغش هي عالية ، كما بلغ المتوسط الحسابي لكافة فقرات المجال (3.85) وبإنحراف معياري (0.46) ، ويمكن ملاحظة أن الإنحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي بكثير ، مما يدل على أن هناك توافقا في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها ، ونجد من التحليل السابق ، أن ديوان المحاسبة لكي يقوم بكشف الأخطاء والغش لا بد من أن يركز على جدوى الصرف وليس قانونيته فقط ، كما أن عليه ان يشارك الجهات الخاضعة لرقابته في القرارات الادارية ذات الصلة المالية ، كما يلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي لكافة عناصر هذه المجموعة يقع ضمن الفترة (3- 4) التي تزيد على العدد (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة ، وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من 60%. وبإنحراف معياري (0.46) كما يتضح من الجدول رقم (20) ، الأمر الذي يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة .

وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (21)، إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة ((T المحسوبة = 20.927) وهي أكبر من الجدولية (1.960) ، كما أن مستوى الدلالة المحسوب (0.000) أقل من 5 %، وبناء على قاعدة القرار يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية (H06) وذلك لأن القيمة المحسوبة والعائدة الى (t) أكبر من القيمة الجدولية ، كما أن قيمة مستوى الدلالة

المحسوبة (0.000) أقل من 5% ، ولهذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، مما يعني أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإجراءات التنفيذية على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

جدول رقم (21)

نتيجة اختبار الفرضية السادسة

المحسوبة (T)	T)) الجدوليه	Sig.2-tailed	نتيجة الفرضية العدمية
20.927	1.960	0.000	رفض

الفرضية السابعة :

(H07 لا يدرك مدققو ديوان المحاسبة تأثير المعوقات على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

عرض البيانات :

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (31) ولغاية (40) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (22) :

جدول رقم (22)

تأثير العوامل المرتبطة بالمعوقات على درجة كشف الخطأ والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
31	كثرة الإستثناءات في القوانين والأنظمة والتعليمات	26	56	42	1	0
		%11.2	%44.8	%43.2	%0.8	
32	عدم كشف الشخص الذي يرتكب غش أو فساد في الصحف المحلية	21	33	64	7	0
		%16.8	%26.4	%51.2	%5.6	
33	كثرة التشريعات المالية والإدارية ذات الصفة المالية لنفس المجال	7	74	42	2	0
		%5.6	%59.2	%33.6	%1.6	
34	ضعف الوازع الديني لدى بعض موظفي الجهات الخاضعة	42	71	9	3	0
		%33.6	%56.8	%7.2	%2.4	
35	تدخل السلطة التنفيذية في شؤون الديوان الرقابية	34	74	16	1	0
		%27.2	%59.2	%12.8	%0.8	
36	تواطؤ مدقق الديوان مع الجهة الخاضعة للتدقيق	25	61	38	1	0
		%20	%48.8	%30.4	%0.8	
37	عدم إحالة الموظفين ذوي الخبرات الطويلة في الجهات الخاضعة للتقاعد	25	57	42	1	0
		%20	%45.6	%33.6	%0.8	
38	التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبت إدانته بارتكاب غش	14	57	53	1	0
		%11.2	%45.6	%42.4	%0.8	
39	عدم التعامل بموضوعية مع الشكاوى بحق المدققين	21	33	64	7	0
		%16.8	%26.4	%51.2	%5.6	0
40	سلطة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة أعلى من سلطة إدارة الديوان .	7	74	42	2	0
		%5.6	%59.2	%33.6	%1.6	0

ويوضح الجدول رقم (23) كل من المتوسطات الحسابية ، الإحترافات المعيارية ، والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على فقرات مجال تأثير العوامل المرتبطة بالمعوقات على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث يتكون هذا المجال من عشرة فقرات ، ويشير الجدول رقم (23) أيضا الى أن نسبة التأثير لفقرات المجموعة ككل بلغت (75.6%) .

جدول رقم (23)

المتوسطات الحسابية والإحترافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على الفقرات المرتبطة بالمعوقات واثرها على درجة كشف الخطأ والغش

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة (التأثير) الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية أو التأثير
31	3.66	0.68	%73.2	8	عال
32	3.54	0.84	%70.8	9	عال
33	3.69	0.60	%73.8	5	عال
34	4.22	0.68	%84.4	1	عال جدا
35	4.13	0.65	%82.6	2	عال جدا
36	3.88	0.73	%77.6	3	عال
37	3.84	0.74	%76.8	4	عال
38	3.67	0.68	%73.4	7	عال
39	3.54	0.84	%70.8	9	عال
40	3.68	0.60	%73.6	6	عال
الأسئلة مجتمعة	3.78	0.47	%75.6		عال

كما يشير الجدول رقم (23) أيضا الى قياس أثر مجموعة من العوامل أدرجت في الاستبانة ولها علاقة بمعوقات رقابة ديوان المحاسبة وأثرها على درجة كشف الخطأ والغش من وجهة نظر عينة الدراسة ، حيث كانت وجهة نظر هذه الفئة المشاركة حول إجابة الأسئلة أرقام (34) ، (35) أنها إحتلت أعلى نسبة تأثير ضمن فقرات هذه المجموعة ، حيث بلغت هذه النسبة (84.4%) وبمتوسط حسابي (4.22) وإنحراف معياري (0.68) للفقرة رقم (34) والتي تنص على : ضعف الوازع الديني لدى بعض موظفي الجهات الخاضعة لرقابة الديوان يمكنهم من ارتكاب الأخطاء والغش ، كما أن نسبة التأثير التالية (82.6%) وبمتوسط حسابي (4.13) وإنحراف معياري (0.65) ، تعود للفقرة رقم (35) ، والتي تنص على : تدخل السلطة التنفيذية في شؤون الديوان الرقابية ، كما إحتلت الفقرات أرقام (32، 39) أدنى نسب تأثير بالرغم من أن هذه النسب عالية ، بمعنى أن نسبة التأثير لكل منهما بلغت (70.8%) وبمتوسط حسابي (3.54) ، وتنص هاتين الفقرتين على : عدم كشف الشخص الذي يرتكب غش أو فساد في الصحف المحلية ، وعدم التعامل بموضوعية مع الشكاوى بحق المدققين على التوالي ، ولقد تدرجت باقي فقرات هذا المجال ما بين نسبة تأثير (77.6%) للفقرة رقم (36) الى (73.2%) للفقرة رقم (31) ، مما يظهر أن نسبة التأثير لهذه الفقرات على كشف الأخطاء والغش هي عالية ، كما بلغ المتوسط الحسابي لكافة فقرات المجال (3.78) وبإنحراف معياري (0.47) ، ويمكن ملاحظة أن الإنحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي بكثير ، مما يدل على أن هناك توافقا في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها ، ونجد من التحليل السابق ، أن ديوان المحاسبة لكي يقوم بكشف الأخطاء والغش لا بد من أن يركز على تلافي المعوقات السابق ذكرها وبخاصة أن تأثيرها عال على كشف الأخطاء والغش ، كما يلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي لكافة عناصر هذه المجموعة يقع ضمن الفترة (3- 4) التي تزيد على العدد (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة .

وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من 60%. وبإنحراف معياري (0.47) كما يتضح من الجدول رقم (23) ، الأمر الذي يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة .

وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (24)، إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة ((T المحسوبة = 18.676) وهي أكبر من الجدولية (1.960) ، كما أن مستوى الدلالة المحسوب (0.000) أقل من 5 %، وبناء على قاعدة القرار يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية (H07)

وذلك لأن القيمة المحسوبة والعائدة الى (t) أكبر من القيمة الجدولية ، كما أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من 5% ، ولهذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، مما يعني أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعوقات التي يواجهها الديوان على درجة إكتشاف الأخطاء والغش.

جدول رقم (24)

نتيجة اختبار الفرضية السابعة

المحسوبة (T)	T)) الجدوليه	Sig.2-tailed	نتيجة الفرضية العدمية
18.676	1.960	0.000	رفض

تشير نتائج الجدول رقم (25) الى أن المتوسط الحسابي لكافة فقرات مجموعة مجالات المتغيرات المستقلة بلغ (3.84) ونسبة تأثير وقدرها (76.8%) ، وعند الرجوع للجدول رقم (25) يمكن ملاحظة أن مجال الإستقلالية قد إحتل المرتبة الأولى بين امجالات المختلفة ، بوسط حسابي (3.98) ونسبة تأثير (79.6%) ، أما أقل مجال أهمية فهو مجال دعم الإدارة العليا ، إذ حصل على الترتيب السابع (الأخير) وبمتوسط حسابي (3.73) ونسبة تأثير (74.6%) ، كما تدرجت باقي المتغيرات فيبينما بين هاتين القيمتين .

جدول رقم (25)

الوسط الحسابي ودرجة التأثير للمتغيرات المستقلة على كشف الأخطاء والغش

رقم المجال	البيان	الوسط الحسابي	نسبة (التأثير) الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية أو التأثير
2	الاستقلالية	3.98	79.6%	1	عال
5	وسائل التكنولوجيا	3.97	79.4%	2	عال
6	الاجراءات التنفيذية	3.85	77%	3	عال
4	الدورات والتدريب	3.81	76.2%	4	عال
3	الكادر الرقابي	3.79	75.8%	5	عال
7	المعوقات	3.78	75.6%	6	عال
1	دعم الادارة العليا	3.73	74.6%	7	عال
	متوسط المتغيرات المستقلة	3.84	76.8%		عال

النتائج والتوصيات :

يتضح من تحليل البيانات المتعلقة بآراء أفراد العينة ما يلي :

1 () هناك إختلاف واضح في متوسط درجات تأثير متغيرات الدراسة على درجة كشف الأخطاء والغش ، حيث بلغ أكبر متوسط درجة تأثير (79.6%) (وتعلق باستقلالية ديوان المحاسبة (المالية والإدارية) التي لها درجة تأثير كبيرة في كشف الأخطاء والغش ، الا أن ديوان المحاسبة في وضعه الحالي لا يتمتع بالإستقلالية ، بسبب أنه تابع للسلطة التنفيذية وخاضع لسلطانها في أهم مقومات وجوده وهي تعيين رئيس الديوان أو عزله (قانون ديوان المحاسبة ، المادة 5) وتحديد نطاق العمل بتكليف من مجلس الوزراء(قانون الديوان ، مادة 4) ، في حين كانت أدنى نسبة تأثير على كشف الأخطاء والغش (74.6%) وتختص بها متغيرات لها علاقة بدعم الإدارة العليا لـديوان المحاسبة كالسلطة التشريعية والتنفيذية ، أما متوسط درجة التأثير لمتغيرات الدراسة مجتمعة على درجة كشف الأخطاء والغش فبلغت (76.8%).

2 () طالما أن أكبر نسبة تأثير هي العائدة للعوامل المرتبطة بالإستقلالية المالية والإدارية لـديوان المحاسبة ، فإن نسبة التأثير العائدة لكل متغير افراديا من متغيرات هذه المجموعة تتراوح ما بين (73.6% - 84.2%) ومتوسط حسابي يقع ما بين (3.68-4.21%) ، وكانت نسب تأثير متغيرات المجموعة (84.2%) ، (83.6%) ، (77.6%) ، (73.6%) تعود للفقرات (6،7 ، 8 ، 5) وهي على التوالي : عندما يتمتع الكادر الرقابي بالحصانة الوظيفية الكامله ، عندما يتم إحتكام الديوان الى السلطة التشريعية في حالة الخلاف مع السلطة التنفيذية ، عندما تتصف المخصصات المالية للديوان بالكفاية ، عندما يتمتع رئيس ديوان المحاسبة بالحصانة الوظيفية الكامله ، فإن كل ذلك يساعد على كشف أو الحد من الأخطاء الغش ، وهذه النتيجة يؤيدها كل من دراسة (سعادة وعبدالله ، 1984) ، ودراسة (قاقيش والحمود ، 1994) .

(3) أقل العوامل المؤثرة على درجة كشف الأخطاء والغش مقارنة مع العوامل الأخرى ، هي تلك المرتبطة بدعم الإدارة العليا ، حيث بلغت نسبة التأثير (74.6%) ، إلا أن تأثيرها يكاد يكون أقل من تأثير المتغيرات الستة الأخرى ، كما أنه أقل من متوسط نسبة التأثير لكافة المتغيرات مجتمعة (76.8%) ، لكن أعلى نسبة تأثير وردت ضمن مجموعة العوامل المرتبطة بدعم الإدارة العليا بلغت (77.6%) وتعود للسؤال رقم (1) وهو دعم السلطة التنفيذية لديوان المحاسبة ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال عدم التدخل في تحديد نطاق عمل الديوان أو تحديد مخصصاته ، وكذلك تعيين أو عزل رئيسه بدون موافقة السلطة التشريعية في هذا المجال والسماح للديوان بإقتراح أرقام موازنته التي تتبع إلى السلطة التشريعية وليس السلطة التنفيذية ، لكي يتمكن من رفع مستوى الأداء ويجتذب كوادر بشرية كفؤة ومؤهلة ، حيث بلغت أعلى نسبة تأثير ضمن فقرات مجال الكادر الرقابي وأثره على كشف الأخطاء والغش (84.2%) وتعود لفقرة رقم (13) وتتعلق بمنح المدقق الذي يكتشف خطأ أو غش مكافأة مجزية ، وهذا يعني أن مخصصات الديوان تشكل مدخلا هاما للتهوض بأداء الديوان ، مما يعني أن التحكم في حجم هذه الموازنة من قبل السلطة التنفيذية يؤثر سلبا على أداء ديوان المحاسبة .

(4) أظهرت نتيجة البحث ضرورة تنمية الوازع الديني في نفوس القائمين على إدارة المال العام لدى بعض الجهات الخاضعة للتدقيق، نظرا لنسبة التأثير العالية جدا (84.4) التي أظهرتها الفقرة رقم (34) ، يليها الفقرة رقم (35) ذات نسبة التأثير العالية جدا أيضا (82.6%) والتي تتعلق بتدخل السلطة التنفيذية في شؤون الديوان الرقابية ، مع أن الأساس في أي تدخل في مهام وواجبات ديوان المحاسبة بأن يتم من قبل السلطة التشريعية لا التنفيذية من أجل قيام الديوان بتنفيذ واجباته بكل موضوعية .

(5) تشير النتائج فيما يتعلق بعنصر التدريب والدورات إلى أن هذه المهام تلعب دورا كبيرا في المساعدة على كشف الأخطاء والغش وذلك بنسبة تأثير بلغت (76.2%) ، وبخاصة التدريب على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في التدقيق ، التي بلغت نسبة أهميتها (79.4%) .

التوصيات :

بناء على ما تم التوصل إليه من تحليل ومناقشة النتائج فإن الباحث يوصي بما يلي :

- (1) تعزيز الإستقلالية المالية والإدارية لديوان المحاسبة .
- (2) شمول كافة المؤسسات والدوائر العامة لرقابة ديوان المحاسبة

- (3) منح رئيس وموظفي الديوان الحصانة الكافية لتعزيز ممارستهم لمهامهم .
- (4) توفير الدعم المالي لديوان المحاسبة للإستعانة بذوي الخبرة والإختصاص والقيام بتنفيذ برامج الدورات والتدريب بشكل فعال .
- (5) تنمية الوازع الديني في نفوس بعض القائمين على المال العام .
- (6) مكافأة الكادر الرقابي الذي يكشف عن خطأ أو غش ، وعدم التراخي في تطبيق نصوص القانون بحق الشخص الذي يرتكب الخطأ أو الغش.

الهوامش:

- (1) ديوان المحاسبة في خمسين عاما ، ديوان المحاسبة ، أيار ، 2002 ، عمان.
- (2) تقارير ديوان المحاسبة للأعوام 1952 ، 2004 ، عمان .
- (3) التقرير السنوي الثاني والخمسون ، ديوان المحاسبة ، 2003 ، عمان .
- (4) هامش سبق ذكره .
- (5) جريدة الرأي الأردنية ، الأثنين ، جمادى الأولى 1426 ، الموافق 27/حزيران / 2005 ، العدد ، 12698 ، مقال بعنوان : الآن أصبح للإصلاح أقدام تمشي ، مصطفى أبو لبده .
- (6) معايير التدقيق الدولية ، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ترجمة طلال أبو غزالة ، عمان ، 1997 ، ص 87 .
- (7) جريدة الرأي الأردنية ، الأربعاء ، 29/6/2005 ، العدد 12700 ، المجلد 35 ، مقال للمحرر بعنوان : الرسالة الملكية أصابت أهدافها .

المراجع:

1	دستور المملكة الأردنية الهاشمية الصادر عام 1952 وتعديلاته .
2	ذنيبات ، وليد ، اثر الدورات التدريبية التي يعقدها ديوان المحاسبة في اقليم الشمال في رفع كفاءة وفاعلية اداء موظفي المحاسبة العلمية والعملية وفاعليته، بحث مقدم لدورة لادارة العليا ، معهد الادارة العامة ، عمان - الاردن ، 1998 .
3	الرمحي ، لينا صدقي ، ديوان المحاسبة بين الأمس واليوم ، الجزء الأول ، 1995.
4	سعيدة ، منصور والخرابشة ، عبد ، 2003، أثر التطوير الاداري على أداء ديوان المحاسبة

	الاردني ، مؤتة للبحوث والدراسات / الكرك ، المجلد 18 ، العدد 4 .	
5	عبد الله ، خالد أمين ، ويوسف ، سعادة ، 1984، تقييم اداء ديوان المحاسبة الاردني - وجهة نظر تنموية ، دراسات ، الجامعة الاردنية / عمان ، المجلد 11 .	
6	عواملة ، نائل عبد الحافظ ، 1993، الكفاءة الادارية لديوان المحاسبة في الاردن : دراسة تحليلية ميدانية، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد 3، العدد 5 .	
7	قاقيش ، محمود ، والحمود ، تركي ، 1994، الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الأردن ، مجلة ابحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10 ، العدد 3	
8	قانون ديوان المحاسبة رقم 28 لسنة 1952 وتعديلاته .	
9	قانون تدقيق وتحقيق الحسابات الصادر لسنة 1931 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 460 تاريخ 1934 / 12 / 1.	
10	قرار تشكيل فرع لديوان وزارة المستعمرات شرقي الأردن ، عدد الجريدة الرسمية 178 تاريخ 1928/2/1.	
11	Beasley, Carcello, Hermanson, 1999, Cosos New Fraud Study , What it means for CPAs, Journal of Accountancy , New York, May , Vol.187, No.5:12-14.	
12	Daniel D Montgomery, Mark S Beasley , Susan L Menelaides , Zoë Vonna Palm rose, 2002, Auditors New Procedures for Detecting Fraud , Journal of Accountancy , New York , May , Vol. 193, no.5:63-69.	
13	David Coderre, 2000, Using Data Analysis Techniques To Detect Fraud, EDP Auditing, Auerbach Publications, July.p40.	
14	Frederick, H. Wu, Accounting Information Systems: Theory & Practice, McGraw-Hill, p476.	
15	Jane Mancino, The Auditor and Fraud, 1997, Journal of Accountancy, New York, April, Vol.183, no.4: 32-37.	
16	Joseph T, Wells 2002, Occupational Fraud: The Audit is Deterrent, Journal of Accountancy, Online issues, New York, April.	
17	Paul E Lindow, Jill D Race, 2002, Beyond Traditional Audit Techniques, Journal of Accountancy, New York, Jul, Vol.194, No.1:28-33.	

